التشريع اللبناني في خدمة الشركات التجارية

الدكتور عباس جابر

رئيس قسم الدراسات العليا

في كلية الحقوق والسياسية

الجامعه الأسلامية في لبنان

كنتيجة حتمية، وفي ظل المنافسة الشرسة التي تخوضها الجهات الفاعلة في مجال العولمة، أصبح القانون سالحاً منافساً)موازياً(ألساليب إدارة التجارة وعمليات التكتيك المالي.لذا، سنحاول في هذه الورقة البحثية إبراز قدرة القانون على تطبيق العدالة في ظل التنافس اإلستراتيجي لتنفيذ بعض الصكوك المادية والمعنوية في قانوننا الداخلي.

فالعولمة اإلقتصادية التي تحكمها بشكل خاص االتفاقيات المُبرمة من ِقبل منظمة التجارة العالمية ُتبنى على أساس المنافسة الشرسة بين الجهات المعنية الفاعلة.

وفي المقلب الاخر، بعد أن انتقل النزاع بين القوى العظمى من نزاع مسلح - وذلك بسبب تضخم الترسانات العسكرية وما يمكن أن تسببه من دمار للجنس البشري - إلى نزاع مباشر يتمثّل في المواجهة داخل الأسواق، بحيث أصبح التنافس بين الاطراف يقوم عن طريق السيطرة على طرق الانتاج والتبادل التجاري لاقصاء الأخر، إضافة إلى غزو الفضاء اإلقتصادي والذي يعتمد بدوره على قدرة الدولة في جذب االستثمارات الأجنبية.

وبناءً عليه، أصبح التنافس بين النظم القانونية الوطنية والدولية في ظل النظام الليبرالي يوجب على الدولة مضاعفة جهودها خدمة للشركات الدولية والقوانين التي تلبّي طموحات تلك الشركات.

لقد أدّى انتشار النظام الليبرالي القائم على اقتصاد السوق وإزالة الحواجز التجارية إلى زيادة المنافسة الفعلية، بحيث تحاول الدولة اعتماد استراتيجية قضائية جادة تدخل في فلك الأستراتيجية الدولية بعيداً عن القوانين التقليدية، مما ُيحتّم عليها احترام القوانين والأستراتيجيات الدولية هرباً من فرض عقوبات اقتصادية ضدّها. لذا، يحاول معظم رؤساء الدول الهروب من القوانين التقليدية والتعامل بمرونة مع القوانين الدولية خدمة لتطوير استراتيجياتهم المالية والتجارية بشكل أفضل بعيداً عن الضغوطات والحصار.

وفي هذا السياق، من الواضح أن التشريع اللبناني قائم على مفهوم االستراتيجية القضائية المتالئمة مع ذروة المفاهيم الدولية القائمة بدورها على التكتيكات والمناورات التنفيذية رغم وجود بعض التباينات.

وبناءً عليه، فإننا بصدد معالجة مسألة ال تقوم على توقيع معاهدة قانونية أو تنفيذ قانون معيّن بقدر ما تقوم على تحليل البيانات التي تحمي الشركات من قوانين عدّة كقانون الضرائب والقانون االجتماعي والأداري.

وباختصار، تبرز في هذه الدراسة الجوانب الخاصة والغير متوقعة من القواعد القانونية التي تندرج تحت قانون التزام الشركات أمام القضاء. فإذا نظرنا إلى الأستراتيجيات الداخلية المتّبعة نرى أن أكثر اإلجراءات المدنية أو التجارية هي استراتيجيات تقليدية بالمقارنة مع الأستراتيجيات التي تنظّم مشاريع كفيلة بالتّكيّف مع قوانين السوق.كما يمكن الملاحظة بأن قانوننا الداخلي يمكنه بالمقارنة مع القوانين الأجنبية تكريس مجموعة متكاملة من الأليات الوقائية الرادعة التي تسمح للشركات بتنفيذ استراتيجيات ُتطوّر الأعمال المطلوبة